

الدرس 1: ماهية التشخيص المالي

1. تعريف التشخيص المالي: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.
2. أهداف التشخيص المالي: يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثمة الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التشخيص المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة. ويمكن بشكل عام حصر أهدافه في الجوانب التالية:
 - التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
 - الحكم على كفاءة الإدارة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
3. المقومات الأساسية للتشخيص المالي: كي تنجح عملية التشخيص المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به بنفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

وبناءً على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتشخيص المالي فيما يلي:

 - أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية والموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التشخيص بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى؛
 - أن يسلك المحلل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التشخيص، ويستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها، ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة مايلي:
 - أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
 - أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
 - أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل ان يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

مقياس التشخيص الهالي

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.
- 4. الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي: هناك أطراف متعددة تعتمد على نتائج التشخيص المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف من هذه الأطراف، نذكر منها ما يلي:
 - إدارة الشركة: يظهر التشخيص المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة وهذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد مواقفها؛
 - المالكين والمساهمين: ففي ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التشخيص المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم؛
 - المستثمرون والدائنون: تتم الاستفادة من نتائج التشخيص من خلال معرفة قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح ومن ثمة معرفة نصيب السهم الأرباح والأرباح الموزعة؛
 - هيئة الأوراق المالية: معرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق؛
 - الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية؛
 - البنوك والمؤسسات المالية: وذلك بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.
- 5. طرق التشخيص المالي: يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:
 - ✓ التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:
 - تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط؛
 - تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛
 - تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

مقياس التشخيص المالي

• تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية؛

• تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

✓ التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر؛

✓ التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

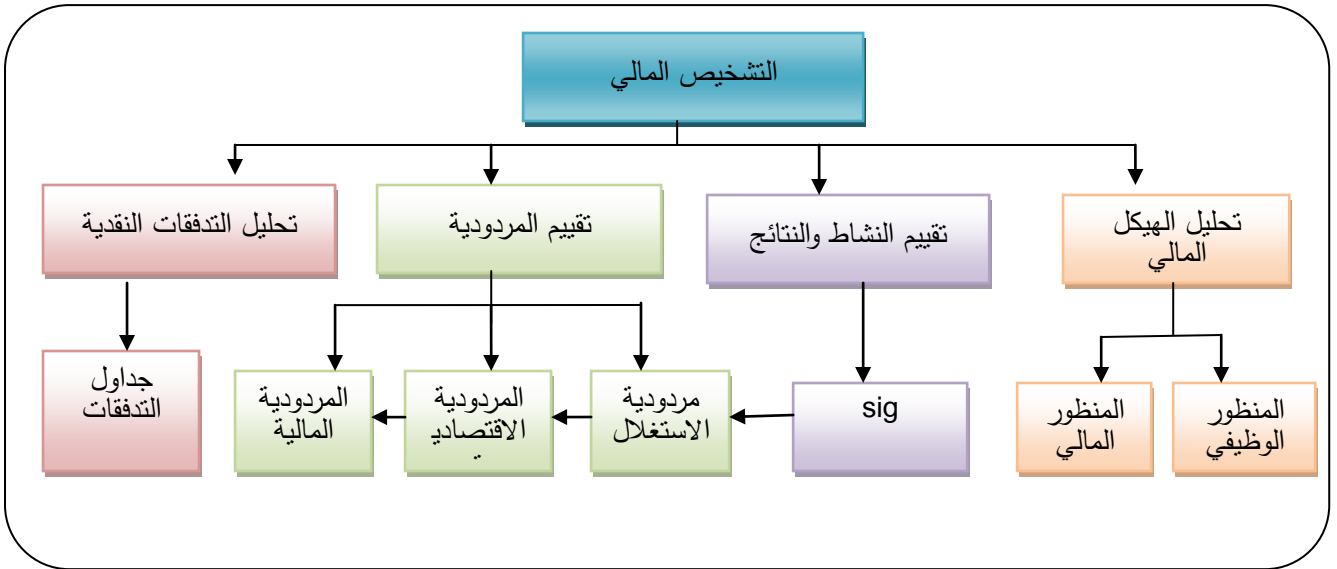
❖ معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%؛

❖ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛

❖ الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

6. أدوات التشخيص المالي: يمكن تلخيص أدوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: أدوات التشخيص المالي



يسعي المحلل المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

مقياس التشخيص الهالي

- تحليل - الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل؛
 - تقييم - المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل إلى ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها؛
 - تحليل - التدفقات المالية: يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزين وتحديد الدورة المستولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة؛
 - تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة؛
- كل هذه الأدوات وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المشخص يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية.

(يتبع)